الأمم المتحدة
S/2017/446
مجلس الأمن
Distr.: General
26 May 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرّخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

أتشرّف بأن أُرفق طيّه نسخة من رسالةً موجّهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية السودان، إبراهيم أحمد عبد العزيز غندور (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) مجدي أحمد مفضّل **النور**
القائم بالأعمال

010617 010617 17-08533 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بالإشارة إلى خطابي لمعاليكم بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ مشفوعا بقائمة الرصد الخاصة بخروقات الحركات المسلحة المتكررة لوقف إطلاق النار الذي أعلنته حكومة السودان من طرف واحد وظلت تجدده، مرة تلو الأخرى، لأكثر من عام ونصف، أخاطبكم اليوم لأضع بين يديكم تطورا خطيرا وخرقا صارخا ليس لوقف إطلاق النار فحسب، بل لأهم المبادئ المستقرة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن العدوان على سيادة الدول وترابها. ففي الوقت الذي ظلت فيه قواتنا المسلحة تمارس أقصى درجات ضبط النفس التزاما بوقف إطلاق النار الذي أعلنه فخامة السيد رئيس الجمهورية، تمادت الحركات المسلحة في تصعيد الاعتداءات العسكرية لاستفزاز القوات المسلحة وجرها للرد العسكري، ومن ثم إجهاض وقف إطلاق النار والتشويش على الزخم الإيجابي الذي تحقق في ضوء ما تحقق من استقرار كامل للأوضاع في دارفور.

وعلى محور حدودنا الغربية، ومنذ مطلع أيار/مايو الجاري، رصدت أجهزتنا المختصة عمليات التشوين العسكري وتجميع قوات المتمردين التي كانت تقاتل كمرتزقة في ليبيا وحشدها على الجانب الغربي من الحدود. وبحلول ٨ أيار/مايو ٢٠١٧، تم تجميع ١٧٢ عربة مسلحة بالإضافة إلى ١٢ عربة مصفحة في منطقة ربيانة داخل الحدود الليبية. وكانت هذه القوات تحت قيادة كل من المتمرد جابر إسحاق والمتمرد صالح جبل والمتمرد رجب جو، ثم تحركت تلك القوات تدريجيا إلى منطقة بوابة السارة على الحدود بين ليبيا والسودان وبدأت في التوغل داخل الأراضي السودانية على مجموعات، دخل أولها الأراضي السودانية بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧ وكانت عبارة عن ٥٠ عربة مسلحة تجمعت إلى الشرق من منطقة بئر مرقي داخل الحدود السودانية، ثم لحقت بها في ذات اليوم ٢٠ عربة مسلحة أخرى، واستمر عبور تلك القوات المتسللة بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧ حيث عبرت ٣٥ عربة قتالية أخرى. وفي صبيحة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧، هاجمت تلك القوات طلائع قواتنا المسلحة المرتكزة في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة بئر مرقي حيث تصدت لها القوات المسلحة السودانية ودحرتها.

أما على محور حدودنا مع دولة جنوب السودان، فقد رصدت أجهزتنا المختصة منذ مطلع أيار/مايو الجاري تجميع ٤٧ عربة مسلحة تابعة لفصيل منى أركو مناوي بالقرب من الحدود بقيادة المتمرد جمعة مندي، بالإضافة إلى ٤٩ عربة مسلحة تابعة لحركة العدل والمساواة بقيادة المتمرد صديق بنقو، و ٣٧ عربة مسلحة أخرى تابعة لفصيل عبد الواحد محمد نور بقيادة المتمرد محمد طرادة، أي أن إجمالي عدد العربات المسلحة التي تم تجميعها على الحدود مع دولة جنوب السودان بلغ ١٢٣ عربة مسلحة، بعضها عربات مصفحة، بالإضافة إلى شاحنات نقل من طراز يورال محملة بالأسلحة والذخائر. وفي يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧، عبرت ٦٢ عربة مسلحة حدود السودان في منطقتي السكارة وشبكات، ثم ارتكزت في منطقة عشيرايا حيث اشتبكت مع قواتنا المسلحة في منطقة قوز النيمايا. وقد تمكنت قواتنا المسلحة من دحر فلول القوات المعتدية وطردها خارج حدودنا.

وإننا إذ ننهي لكريم علمكم هذا التطور الخطير والخرق الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والعدوان العسكري على تراب السودان وشعبه الآمن، نؤكد أن عدم التعامل بحسم من جانب المجتمع الدولي مع هذه الحركات المسلحة رغم حقيقة وجودها كقوات مرتزقة في كل من ليبيا وجنوب السودان، هو الذي أغراها بأن تتمادى في خروقاتها السافرة لوقف إطلاق النار الذي ظلت حكومة السودان تجدد إعلانه مرة تلو الأخرى لعام ونصف، اتساقا مع التزامها بكل متطلبات التحول السياسي الكبير الذي شهدته البلاد بعد اعتماد توصيات الحوار الوطني وتشكيل حكومة الوفاق الوطني المعنية بتنفيذ تلك التوصيات، بالإضافة إلى حالة الأمن والاستقرار التي تنعم بها ولايات دارفور الخمس على مدى أكثر من عامين على النحو الذي أقرته تقاريركم الدورية بشأن دارفور، وآخرها التقرير الأخير الذي استعرضه مجلس الأمن بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/250). وهو ما أكدته أكثر فأكثر نتائج زيارة كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وزيارة رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، وفريق الخبراء التابع لتلك اللجنة إلى دارفور وشهادتهم بتحسن الأوضاع الأمنية والإنسانية في ولايات دارفور الخمس.

وختاما، إننا إذ نؤكد تمسك حكومة السودان بموقفها المبدئي الثابت القائم على إبقاء الباب مفتوحا لقادة هذه الحركات المسلحة لوضع السلاح والانضمام فورا إلى العملية السياسية، نطالبكم وعبركم نطالب مجلس الأمن، والمجتمع الدولي كافة، بإدانة هذه الحركات المسلحة ومحاسبة قادتها على هذا التعدي السافر على سيادة السودان وأرضه، وإدانة الذين يدعمونها باحتضانهم لها، أو بتوفير الدعم المالي واللوجستي لها بما يساهم في قتل الأبرياء والعزل وتدمير البنية التحتية وإعاقة التنمية، كما نطالبكم بالضغط على هذه الحركات لكي تستجيب فورا لنداءات الوساطة الأفريقية التي يقودها السيد تابو مبيكي وتجلس للتفاوض والتوقيع على إعلان وقف الأعمال العدائية الذي يقود إلى الوقف الشامل والدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية اللازمة، حتى تنصرف جهود جميع أبناء السودان نحو تعزيز السلام والاستقرار الذي تحقق والانخراط في التنمية والبناء والإعمار.

(*توقيع*) إبراهيم أحمد **غندور**
وزير الخارجية
جمهورية السودان